

بيان رسمي للنيابة العامة:

على صبرى كان الرئيس المدبر للمؤامرة والمحرك الأول لها

اذاعت النيابة العامة أمس انه « تبين من الاوراق والوثائق التي ضبطت نتيجة التفتيش الواسع الذى قامت به النيابة العامة بمنازل السادة شعراوى جمعه وبسامى شرف وعبد الحسن ابو النور ان السيد على صبرى كان هو الرئيس المدبر للمؤامرة والمحرك الاول لها » .

وأضاف السيد محمد شوقي محمود رئيس النيابة بمكتب النائب العام والذى أذاع البيان « ان التحقيقات اوضحت ايضا الدور الرئيسي الذى قام به كل من عبد الهادى ناصف وصبرى مبدى عضوي مجلس الامة السابقين فى تنفيذ المؤامرة » .
وقد استوجب التحقيق فى قضية فتح خزينة منزل القائد الخالد جمال عبد الناصر وسرقتها تفتيش مكتب السيد سامي شرف وسكرتيره محمد عبد الحميد السعيد بمبنى الاتحاد الاشتراكى العربى .

وقد تلقى المستشار محمد ماهر حسن النائب العام عدة بلاغات تتعلق بالمؤامرة التى كان ينوى المتهمون القيام بها وتواردت الدور الذى قام به كل منهم . وقد أمر بتحقيق هذه البلاغات واتخاذ اللازم نحوها » .

ولقد أمر النائب العام بالتحفظ على جميع اموال المقاومة الشعبية المودعة في البنوك وطلب من محافظ البنك المركزى موافاته بكشوف كاملة عنها والاسباء التي قيدت تلك الاموال لحسابها وحركة السحب منها .

النائب العام يطلب

حجم المبالغ التي سحبت من أرصدة الاتحاد الاشتراكي ابتداء من يوم ١٥ مايو الحالي حركة التعامل في حسابات الاتحاد الاشتراكي بالبنوك ابتداء من أول مارس الماضي خبراء من الاذاعة والتليفزيونات لتفريغ ٣٠٠ شريط مسجل عثرت عليها حملة التفتيش في منازل الوزراء السابقين والمسئولين السابقين في الاتحاد الاشتراكي

طلب المستشار محمد ماهر حسن النائب العام من السيد وزير الاقتصاد ، أمس ، موافاته على وجه السرعة بكشف مبين فيها الحسابات المودعة في البنوك باسم الاتحاد الاشتراكي موضح بها حركة التعامل فيها خلال الفترة من أول مارس حتى الان لدراستها .

كذلك صدرت التعليمات الى جميع فروع البنوك بالمحافظات والمدن بتحديد ١٥ مايو الجاري من ارصدة الاتحاد الاشتراكي المودعة في هذه الفروع واسماء الاشخاص الذين سحبوها والغرض من السحب .

وسوف يتم تجميع كافة الاموال المودعة باسم الاتحاد الاشتراكي في كافة فروع البنوك بالمحافظات والمدن حتى يمكن اعداد تقرير احصائي عن مجموع هذه الاموال لتقديمه الى البنك المركزي الذي سيقوم بدوره برفعه الى السيد محمد عبد الله مربزان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لتقديمه الى المستشار محمد ماهر حسن النائب العام الذي طلب من محافظ البنك المركزي اول أمس تجميد اموال الاتحاد الاشتراكي .

وقد قامت المراكز الرئيسية للبنوك باخطار جميع فروعها تليفونيا بقرار وزير الاقتصاد الخاص بتجميد اموال

الاتحاد الاشتراكي المودعة لديها
لسرعة تنفيذ هذا القرار .
وطلب النائب العام من السيد مدير
عام مراقبة التقد ندب أحد خبراء التقد
لفحص العملات الأجنبية التي ضبطت
بمسكن فريد عبد الكريم وتقييمها وذلك
بعد أن ضبطت النيابة كثيارات منها
وبدأ صفوتو عباس وكيل أول النيابة
منذ مساء أمس في سؤال عبد الهادي
ناصف عضو مجلس الأمة السابق واحد
الاعضاء البارزين في الجهاز الخاص .
وقد هك محمد حلين العزاوى
وشفيق يوسف محمد المحجوب العليمان
منذ صباح أمس على الاطلاع على محاضر
التنبيش التي وردت من السادة اعضاء
النيابة وضباط الشرطة ، والاطلاع
على الاوراق والاحرار التي وردت في
هذه المحاضر وفحصها تمهيدا لدراستها
ومعرفة مدى اتصالها بالتحقيقات الجارية
وبلغت جملة الشرائط التي هثر
عليها وكلاء النيابة اثناء تنفيذهم لمنازل
المتهمين في قضية المؤامرة ٢٠٠ شريط
وقد استعنات النيابة العامة بخبراء
من مصلحة التقنيونات الى جانب
الاذاعة لتقرير هذه الاشرطة .
ومن ناحية أخرى بلغ عدد المذيعين
والمسؤولين الذين قام الاستاذ سليمان
عبد المجيد وكيل أول النيابة بسؤالهم
في الجانب من المؤامرة الذي كان
سينفذ في الاذاعة بمقطعة صوت العرب
١٣ شخصا وقد أمر الحق بحبس
اثنين منهم فقط وأفرج عن الباقين .
ذلك فقد شملت التحقيقات الجارية
في موضوع المؤامرة عددا من امناء

المكاتب التنفيذية بالقاهرة ومساعديهم ..
كما شملت اعدادا من اعضاء منظمة
الشباب بلغ عددهم ١٥ شخصا ..
ولا يزال التحقيق مستمرا لتصنيف
موقع الذين يشتملهم والاتصال بهم
لا يثبت ضده شيء ..

وامض واصل عبد المعطي عبدالرحيم
رئيس النيابة وعدلي حسين وكيل النيابة
التحقيق في واقعة ضبط المقر السرى
للتنظيم الخاص بعابدين .. وقد كشف
التحقيق مع جمال زكي المسئول عن
ادارة المقر عن حقائق خطيرة اعطت
صورة لأسلوب العمل وكيف كان افراد
التنظيم الخاص في هذه المؤسسات
مهما صغر شأنهم - يتحكمون في
هذه المؤسسات الى حد شل مديريها
ورؤسائهم مجالس ادارتها عن اتخاذ
القرارات التي تمس صالح العمل
او بشورتهم ويتعلمون منهم بالموافقة
او الرفض .. وقد اتضاع ان جانبا من
نشاط التنظيم الخاص مكمل تماما لجانب
التجسس التقليدي في ارهاب المواطنين
وقد اكد المسئول المقر السرى ذلك ،
وقال ان من بين التعليمات الرسمية
التي كانت تصدر من المقررين لاعضاء
التنظيم الانتشار بين العاملين في كل
وحدة اقتصادية وامتطياد الاخطاء
الشخصية لمديريها وذوى المراكز
الحسانية فيها .. وكتابة تقارير بها
لاذلال اصحابها بها والخسروه لهم
وترفع هذه التقارير الى لجنة
برئاسة محمد سيد عبد المنعم رئيس
التنظيم الخاص بعابدين الذي يرغمها
إلى رئيسه المباشر في التنظيم ..



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وقد تم خبطة جميع التقارير المقدمة من التنظيم الخاص في منطقة عابدين قد مديرى بعض البنوك والشركات وكبار الموظفين بها وتضم معلومات خاصة من كل واحد منهم ، تتصل بتصريفاته الشخصية ، وتماثل تماما نفس المعلومات التي كان يجري تسجيلها بواسطة المراقبة التليفونية .. وقد كشفت هذه التقارير عن السر في عدم قيام هؤلاء بما لديهم على الوجه الاكمل . وقد قامت النيابة بالتحفظ على هذه التقارير ولن تسمح لأحد بالابلاغ عليها إلى أن يتم احراقها . وقال مستول المقر السرى بعابدين ان كثيرين من اعضاء التنظيم الخاص لم يكونوا راضين عن اسلوب الجهاز فى مراقبة المواطنين وكانوا يتخلون عن حضور اجتماعاته لهذا وأنه يمكنه الارشاد عن الطريقة - التي يمكن بها معرفة هؤلاء الاعضاء الذين هاربوا هذا الاتجاه من الاعضاء الذين سايروه . من بينها ٥٨ شريطا في مسكن محمد هيدالحيم السعيد سكرتير السيد سامي شرف وقد تبين أنها سجلت عدة اجتماعات خاصة بالتنظيم الخاص .

**حسن. هلالى
ابراهيم عمر
تصوير :
فتحى حسـين**